المركز الجامعي نور البشير -البيــض
معهد العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسييـــر

رقم التسجيل.....

الرقم التسلسلي.....

تحديات تحقيق الامن الغذائي في الجزائر
في ظل استراتيجية التنمية الفـــــــــــلاحية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسييـر

تخصص: ادارة مالية

من اعداد الطلبة:

- برحو عبد القادر
- قحام عبد الكريم

تحت اشراف:

- د. نواري . خ

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
نواري خيرة	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرف
حشروف فاطمة الزهراء	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيس اللجنة
امير صفية	المركز الجامعي نور البشير البيض	مناقشة

السنة الجامعية 2022 – 2023 م

1444 – 1445 هـ

أشكر الله العليَّ القدير
الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.
القائل في محكم التنزيل

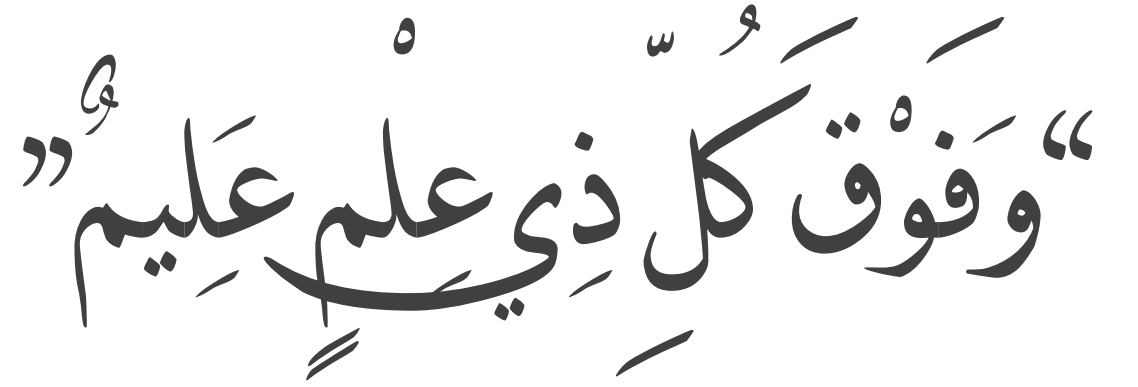

صدق الله العظيم..... سورة يوسف آية 76.

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذه المذكرة والذي الهمنا الصحة والعافية والعزيمة ،

فالحمد لله حمدا كثيرا ،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذة المشرفة – د.نواري.خ -

على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة ...،

كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة مناقشة الموقرة... ،

ولا ننسى تقديم الشكل الجزيل لكل الاساتذة والاستاذات المحترمين بالمركز الجامعي البيض ...،

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم ...،

عبد القادر – عبد الكريم

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات،

اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد بعد الرضى، ولك

الحمد اذا رضيت،

اهدي تخرجي إلى والديَّ حفظهما الله والى أخي أعانه الله و سدد

خطاه والى أخواتي والى الأحبة والأصدقاء الأعزاء

وشكراً وشكراً وشكراً من القلب على كل ذرة تعب وعون لمسيرتي

ونجاحي....

عبد القادر...

إهداء

قال رسول الله صلي الله عليه وسلم

" من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به

فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" ..... رواه أبو داوود

وفاءاً وتقديراً واعترافا مني بالجميل

أتقدم بهذا الاهداء لوالدي ولإخوتي وأحبتي وجميع اصدقائي

وشكرا....

عبد الكريم.....

قائمة المحتويات :

➢ المقدمة	1
➢ الفصل الأول مفاهيم نظرية حول الأمن الغذائي	7
• المبحث الاول اطار مفهومي و نظري للأمن الغذائي	8
• المبحث الثاني ابعاد الأمن الغذائي	14
• المبحث الثالث قياس الأمن الغذائي في الجزائر.	20
➢ الفصل الثاني تحديات الأمن الغذائي و استراتيجيات تحقيقه	24
• المبحث الاول دراسات سابقة	25
• المبحث الثاني التحديات الفلاحية التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي.	32
• المبحث الثالث الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لتحقيق الامن الغذائي	45
➢ خاتمة	56
➢ توصيات	59
➢ قائمة المراجع	62

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة حالة انعدام الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1962-2018، حيث يعد الغذاء قضية مهمة خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي والتعرف على مختلف التهديدات والمشاكل التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، التي أدت إلى نتائج وخيمة على سلامة وأمن قطاع الفلاحة،

وفي الأخير محاولة للسعي لإيجاد طرق فعالة للحد من تدهور الامن المنشود، من خلال إيجاد حلولا علمية، واستراتيجيات وبرامج تنموية شاملة، وبتظافر الجهود الرامية إلى تحقيق أمن غذائي.بالاعتماد على وصف وتحليل المعطيات المتوفرة .

This study aims to address the situation of food insecurity in Algeria during the period 1962-2018, where food is an important issue, especially for the agricultural sector, and to identify the various threats and problems that impede the achievement of food security, which led to dire consequences for the safety and security of the agricultural sector.

Finally, an attempt to seek effective ways to reduce the deterioration of the desired security, by finding scientific solutions, comprehensive development strategies and programs, and concerted efforts aimed at achieving food security, based on the description and analysis of the available data

الكلمات المفتاحية : الغذاء ، التنمية المستدامة ، الاكتفاء الذاتي ، الفجوة الغذائية .

المقدمـــــــة العامة

المقدمة:

يعد الغذاء من أهم المصادر الأساسية لحياة الإنسان، وذلك انسجاما مع حقيقة أنه لا حياة من دون غذاء ولا طاقة للفرد من دون إعاشة، فإذا توفرت للإنسان فان ذلك يعني له الاستقرار والتنمية والقدرة على النشاط، أما بغير ذلك يصبح الأمر مستحيلا من ناحية الاكتفاء ويؤدي إلى مشاكل اجتماعية و اقتصادية وسياسية وأمنية. وعلى هذا الأساس فإن الأمن الغذائي يعتبر أحد العوامل المحورية للاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حاولت الجزائر منذ استقلالها أن تعطي جانبا من الاهتمامات الاقتصادية نحو تحقيق الأمن الغذائي للشعب الجزائري، وقد اقترن هذا المسعى بجهود وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر مخططات دورية، حاولت من خلالها إبراز تنظيم لهذا الأمن المنشود، حيث يهدف المخطط الوطني للتنسيقية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي بغرض تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وتوفير تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية اعتمادا على هذا المخطط ان تجعل المواطنين قادرين على اقتناء المواد الغذائية، وبحسب الشروط المحددة قانونيا، وزيادة الإنتاج الوطني المحلي من مختلف المنتوجات الزراعية والفلاحية بجودة ونوعية حسنة، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية التي تعود بالفائدة على تحسين وترقية المنتوجات الغذائية بغاية توفير هذا الامن.

إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة حول موضوع الأمن الغذائي، باعتباره مسألة في غاية الأهمية، ويحظى باهتمام عدة فروع علمية من حيث الوقوف على تحديد استراتيجيات وبرامج لمواجهة تحديات تحقيقه في الجزائر ولهذا تتمثل تحديد إشكالية الدراسة في السعي للبحث عن آليات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المطلوب عبر سياسات وبرامج زراعية فعالة قادرة على تحقيق ذلك. وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت التحديات على الغذاء وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟ وتتفرع منه الإشكاليات التالية:

1-ماهو مفهوم الامن الغذائي؟

2-ماهي تحديات التي تعيق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

3-ماهي اهم الاستراتيجيات والبرامج المتبعة لتحقيق هذا الأمن؟

الفرضيات:

– الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات

– تعد الاستراتيجيات والبرامج الفلاحية من اهم الاليات التي يجب على الجزائر اتباعها من اجل التصدي للعجز الغذائي،

– الخروج من هذه ظاهرة العجز الغذائي وايجاد حل نهائي وجذري لمشكل الغذاء لا يتحقق الا من خلال انتهاج برامج فلاحية ناجعة تعمل على تنمية قطاع الفلاحة والتركيز على المواد واسعة الاستهلاك للمساهمة في رفع الانتاج المحلي وتحسين مردوديته.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على بعض أدوات المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالبيانات الرسمية المتوفرة حول موارد النشاط الزراعي في الجزائر، أيضا استخراج بعض المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس الأمن الغذائي، إضافة الى المنهج التاريخي من خلال التطرق لمشكلة الامن الغذائي في الجزائر. وهذا من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة و دور الاستراتيجيات في تطوير الإنتاج الزراعي في الجزائر.

أهمية البحث :

تكمن أهمية موضوع دراستنا للأمن الغذائي وتحدياته خاصة في الجزائر من خلال النقاط :

- يعتبر موضوع الامن الغذائي موضوع متجدد على الدوام .

- يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة الدولية، ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة بما فيها البلدان العربية والجزائر ، بحيث تعد قضية الأمن الغذائي من الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة، وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للدول، بحيث أصبح توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في صدارة الاهتمامات السياسية.

- وأيضا تكمن أهمية الموضوع في تشخيص التهديدات والتحديات الحقيقية التي تحول دون تحقيقه، والتطرق إلى وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق هذا الامن.

- وكذلك تتجلى أهميته في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية المستدامة.

أهداف البحث :

تحاول هذه الدراسة الإحاطة النظرية بمشكلة حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي، والتطرق إلى مختلف التهديدات التي تعيق الوصول إليه ومعرفة الطرق المناسبة لتفعيل استراتيجيات القضاء على الجوع بالاستفادة من التجارب العالمية في وضع تصور حول الأمن الغذائي المستقبلي في الجزائر.

سبب اختيار البحث:

الرغبة في فهم الأمن الغذائي، وخبايا هذا الموضوع وتهديداته المختلفة وكذلك ميول الباحث في مجال التنمية الزراعية المستدامة، ومعرفة الاستراتيجيات والحلول البديلة التي تساهم في تجسيد الامن الغذائي وفق أسس علمية، وهو ما تسنى لنا إنجازه وبلوغ معرفة علمية حوله.

وكذلك حاجة الجزائر لمزيد من الدراسات والمسائل التي تعنى بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

تقسيمات البحث :

لقد تمت معالجة إشكالية الدراسة بتقسيم الدراسة إلى فصلين، تنقسم بدورها إلى مباحث ومطالب، حيث تناولنا في الفصل الأول المعنون بـ : مفاهيم نظرية حول الامن الغذائي، والذي يتضمن بحثين المبحث الأول: الغذاء كموضوع للأمن إطار مفهومي ونظري؛ و تطرقنا بعده الى مختلف التعاريف للأمن الغذائي إضافة الى انواعه في المطلب الأول، في المطلب الثاني قدمنا فيه المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي، ، في المبحث الثاني تطرقنا إلى أبعاد الأمن الغذائي، ينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول البعد الاقتصاد للأمن الغذائي، المطلب الثاني البعد السياسي

للأمن الغذائي، المطلب الثالث البعد الاجتماعي للأمن الغذائي، في المبحث الثالث تناولنا : قياس الأمن الغذائي في الجزائر وفيه اربعة مطالب المطلب الأول مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر ، المطلب الثاني مؤشر الوصول إلى الغذاء ، المطلب الثالث مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية والرابع مؤشر استخدام الأغذية.

في الفصل الثاني المعنون بـ : تحديات الأمن الغذائي و استراتيجيات تحقيقه في الجزائر ، وتناولنا في المبحث الأول دراسات سابقة وفي المبحث الثاني تطرقنا الى التحديات الفلاحية التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي والمبحث الثالث كان حول الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لتحقيق الامن الغذائي. .

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول الامن الغذائي

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول الأمن الغذائي

يعدّ الأمن الغذائي من المفاهيم الضاربة في القدم التي لازمت حياة الإنسان منذ بداية البشرية، وظهرت معها أنشطة اقتصادية واجتماعية مثل الصيد والزراعة وغيرها مما كان هدفه تأمين القوت والبقاء على قيد الحياة ثم تطور المفهوم مع توسع الحياة البشرية إلى مجتمعات وتجمعات كبيرة، فظهر مفهوم التخزين والادخار، بمعنى للاكتفاء الذاتي منذ الحضارات القديمة كالحضارة الصينية والفرعونية والرومانية والإغريقية وغيرها.

سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : اطار مفهومي و نظري للأمن الغذائي.
- المبحث الثاني : ابعاد الأمن الغذائي .
- المبحث الثالث : قياس الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الاول : اطار مفهومي و نظري للأمن الغذائي

يعد الامن الغذائي احد الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية في الجزائر و التي تسعى جاهدة لتحققه لأنه يعد قضية مصيرية حيث ان له دور في الاستقرار المجتمعي بالنسبة لكثير من الدول، و باعتباره احد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

في هذا المبحث سنتطرق الى ثلاثة مطالب ومختلف التعاريف التي اعطيت للأمن الغذائي بالإضافة الى بعض المفاهيم المتعلقة به و كذلك مؤشراته.

أولا: مفهوم الامن الغذائي

1-تعريف الأمن الغذائي

تداخل مفهوم الأمن الغذائي في بداية ظهوره مع مصطلح "الاكتفاء الذاتي"، وساد ذلك في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث انتشر في هذه المرحلة الزمنية الفكر التحرري وحركات التحرر في العالم، فتوالت الدول مطالبة استقلالها السياسي والتأكيد على استقلالها الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية المتاحة في إنتاج وتلبية الاحتياجات الغذائية محليا.[1]

وسرعان ما تطور مفهوم الأمن الغذائي بسبب أزمة الغذاء العالمية ليعكس التغيرات في منهج التفكير الرسمي حيال مسألة الأمن الغذائي، وكان التركيز حينها على مشاكل الإمدادات الغذائية لضمان توافر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستوى الدولي والوطني إلى حد ما، وهذا ما تجسد فعلا في تقرير مؤتمر الغذاء

[1] ليلى الفتني و الزهرة بلال، ، مداخلة بعنوان الأمن الغذائي مدخل هام لضمان الأمن البيئي وتعزيز التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2020، ص 03.

وعرفت العربية للتنمية الزراعية AOAD الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الدولة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا والميزة بالنسبة لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"[3]

العالمي لسنة 1974، والذي أكد على ما يلي : " إن توفير إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية عاملا كافيا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار".[2]

كما تم تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فالأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى.[4]

[2] ليلى الفتني والزهرة بلال، مداخلة بعنوان الأمن الغذائي مدخل هام لضمان الأمن البيئي وتعزيز التنمية المستدامة، ص03.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد الماسية والتجارة الدولية، 1996، ص82.

[4] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، طبعة فبراير 1998، ص 72 – 76.

2-عناصر الأمن الغذائي

حددت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أربع عناصر رئيسية تشكل الأمن الغذائي، وتتمثل في: [5]

- **توافر الغذاء** Availability:

ويعني وجود كمية غذاء تكفي للإنتاج المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت؛

- **الحصول على الغذاء** Food Accessibility:

وتتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء؛

- **استخدام الغذاء** Food Safety:

ويجب استخدام الغذاء ومعاملته بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بالشكل الملائم مع التعرف على الممارسات الخاصة بالتغذية وتطبيقها، والقيام بالخدمات الخاصة بالصحة سواء كانت الصحة البيئية أو الصحة العامة؛

- **الاستقرار/ الثبات** Stability:

ويجب أن يتوفر الغذاء في جميع الأوقات، وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ أو الراجعة.

[5] اتحاد المصارف العربية، الأمن الغذائي في الوطن العربي، الأمانة العامة ، إدارة الأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، جويلية 2020، ص1.

و الشكل -01- الموالي يوضح جميع عناصر الامن الغذائي المذكورة اعلاه

الشكل-01-: عناصر الأمن الغذائي

المصدر: اتحاد المصارف العربية، الأمن الغذائي في الوطن العربي، الأمانة العامة- إدارة الأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، جويلية 2020، ص2.

3- انواع الأمن الغذائي

نميز بين مستويين للأمن الغذائي، هما [6]:

- **الأمن الغذائي المطلق**

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي ،الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

[6] وسيلة واعر و قرمية دوني ، دارسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018 ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 08 العدد 02، أكتوبر 2021 ص 68.

- **الأمن الغذائي النسبي:**

ويعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[7].

ثانيا : مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي

1- الاكتفاء الذاتي : طرحت فكره الاكتفاء الذاتي كسبيل لمعالجه النقص الحاصل في العرض وتوفير الانتاج الغذائي محليا ويعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدره المجتمع على انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا بالاعتماد الكامل على الموارد والامكانيات الذاتية وهو مفهوم دعه منظمه الفاو الدول الاعضاء لتبنيه كطريقه لتحقيق الامن الغذائي الا ان هذا المفهوم يحمل طابعا سياسيا اكثر منه اقتصادي حيث طلب به انصار المعسكر الشرقي كأحد سياسات الوقوف في وجه التبعية للمعسكر الغربي رغم صعوبة تحقيقه بسبب محدودية الموارد الزراعية وهشاشه قطاع الزراعة المرتبط بالتغيرات المناخية.[8]

2- الفجوة الغذائية : وهي مقدار ما تنتجه الدولة ذاتيا و ما تحتاجه الى استهلاك من الغذاء و يعبر عن الفجوة الغذائية احيانا بالعجز في الانتاج المحلي على تغطية حاجات الاستهلاك من المواد الغذائية والذي يؤمن بالاسترداد من الخارج [9].

[7] وسيلة واعر و قرمية دوفي ، دارسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018 ص68

[8]- بوبكير امال ، دراسة مقارنة لمفاهيم الامن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية الجزائر نموذجا ، مقال منشور بمجلة افاق للبحوث والدراسات ، المجلد 05 ،العدد 01، 2022 ، صفحه422.

[9] نادية احمد عمراني ، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية و التطبيق ، عمان . دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2014 . ص 17.

3- التنمية الريفية يعرفها البنك الدولي للتنمية الريفية سنة 1975: أنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية [10].

4- التبعية الغذائية : تعرف على انها نسبة الاستهلاك المستند الى مصادر خارجية . وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من 0 في الدول ذات الانتاج الزراعي و المائي النشط لترتفع قريبا من 100في الدول شديدة الاعتماد على الخارج [11].

5- أمان الغذاء: عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع الغذاء اللازم لضمان الغذاء الأمن والموثوق به صحياً والملائم للاستهلاك [12].

6- الاحتياجات الغذائية : تعرف بأنها معدلات الطاقة اليومية الضرورية لفئة من الأفراد لممارسة حياتهم الطبيعية وهم بحالة صحية جيدة. وتختلف الاحتياجات الغذائية بحسب العمر والجنس والوزن والنشاط الفيزيائي . وتستخدم المقادير المرجعية كمؤشرات لحساب وتقييم كفاية الاحتياجات الغذائية بحيث يحدد افضل وضع ممكن صحيا فيحسب المتوسط زائدا ناقص حدي الانحراف المعياري مع الاخذ بالحسبان هامش الفروق الفردية وهذه المؤشرات تلائم 97% من السكان. [13]

---

[10] مجلة العلوم القانونية و السياسية ، مجلد 09 ، العدد 02 ، جوان 2018 ، ص 362-379 .

[11] ترقو محمد ، النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر – افاق 2020، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المحلية البديلة ، الملتقي الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الشلف 24-23 نوفمبر 2014م.

[12] رزينة غراب ،2015، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر ، واقع وآفاق ، جامعة سطيف 1 ، مجلة العلوم الاقتصادية و تسيير و ع تجارية .العدد 13 . ص 53.

[13] عماد حسن النجفي و آخرون ، تقدير مؤشرات الأمن الغاني وتحليلها في بلدان عربية مختاره الفترة 1996 – 2012 م مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 84، جوان 2018 ، ص 301.

المبحث الثاني : ابعاد الأمن الغذائي

يتم النظر إلى قضية الأمن الغذائي باعتبارها قضية متعددة الجوانب تشمل المضامين الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وتتشابك في وجودها أبعاد عدة كل بعد منها له دلالته التأثيرية، ويمكن تناول أبرز هذه الأبعاد وآثارها على النحو التالي :

أولا : البعد الاقتصادي للأمن الغذائي

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط ما بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، والتي تستلزم دراسة حاني الطلب والعرض بالنسبة للغذاء، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجاتها سكانها من الغداء، بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك لاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، مما يشكل عبدا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة. و يتضمن جانيا تنمويا يتمثل في أثر مستواه السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية ، وتوجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة من جهة وعملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك، فإن تدهور مستوى الأمن الغذائي يعكس تدهورا لحالة الصحية للأفراد، باعتبارهم أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية. [14]

ومن خلال سبق يتضح أن أثر الأمن الغذائي في الجانب الاقتصادي وتأثيراته الايجابية في عملية التنمية خلال زيادة إنتاجية العامل الذي تتوفر له الحاجات الغذائية في كل الأوقات وبشروط صحية تجعله قادرا على الاقتصادية من العمل والقيام بنشاطاته اليومية بكل كفاءة، وعند ذلك فإن برامج التنمية الاقتصادية إذا وضعت باتجاهها الصحيح وحققت النجاح المطلوب، فإنها ستدعم الأمن الغذائي من خلال ما تحققه من زيادة في معدل

[14] ناصر بوجلال، تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، قسم العلوم الاقتصادية، 2014، 69ص.

دخل الفرد، وتجعله قادرا على تغطية احتياجاته الضرورية، وقدرة الدولة على توفير الإمكانيات المالية لضمان ذلك عبر زيادة الصادرات والقدرة على تفعيل الواردات .تتم هذه القدرة على زيادة الإنتاجية في الزراعة بفضل الاعتماد والاستثمار في الطاقة البشرية التي يجب استغلالها في تحقيق التطور في شتى المجالات والقطاعات، خاصة في الدول النامية التي تعاني في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، فتلجأ هذه الدول إلى الاستيراد من الخارج نتيجة فشل الزراعية سياساتها وبعرضها هذا للتبعية الغذائية للخارج، لأن هذه الدول لم تستثمر طاقاتها البشرية بالشكل المطلوب، والحاجات الغذائية للأفراد، أدى ذلك إلى زيادة العجز في ميزان مدفوعات تلك الدول يسبب تفاقم عملية الاستيراد بشكل أكبر مقارنة بما تنتجه، وكذا ومداخيلها بما تصدره إلى الخارج.[15]

إن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر مواجهة ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وبالتالي فقدان الدولة لقيمه العملة المحلية الوطنية وقدرتها الشرائية، إضافة إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول على تخلي عن المشاريع الحيوية مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع .

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تتلخص في: [16]

- الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية للمواطنين بما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله ؛ وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الاستثمار والتشغيل
- وجود مستوى منظور في كفاءة قوانين التصدير والتوريد بما يلاءم الاقتصاديات المحلية والإقليمية والدولية؛
- وجود بعد وقالي للأمن الغذائي تحسده السياسات الاقتصادية الوقائية لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية .

[15] ابراهيم احمد سعيد، اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي ، الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا و بشريا، مجلة جامعة دمشق . المجلد 27. العدد 3 ، 2011، ص 31.

[16] محمد نجيب بوطالب ، أبعاد مفهوم الأمن الغذائي، مقاربة سوسيو- التربولوجية ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حولة استراتيجية الأمن الغذائي والدولي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 7سبتمبر 2015، ص 8.

- تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وزيادة مداخيل الضرائب وصعوبات على القدرة التحلي التدريجي والمدروس عن دعم المنتجين للغذاء أثناء ارتفاع تكاليف الإنتاج، أين يكون من الواجب وجود جهاز أو منظومة إصلاح اقتصادي تعمل على ذلك.

ثانيا : البعد السياسي للأمن الغذائي

إن تأمين الغذاء لدولة ما ضمن مجموعة سياسات اقتصادية ومشاريع معلنة، لا يعتمد فقط على المقومات الاقتصادية، وإنما يعتمد كذلك على القوة والوزن السياسي للدول، ويحتاج إلى النفوذ ومدى تأثير الإطار السياسي أيضا. ويتضمن هذا البعد جوانب سياسية في صميم اهتمامات الدولة بحيث ان توفير حصة الغذاء المطلوبة للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء يؤدي إلى الاستقرار السياسي للدولة، ويكون العكس في حال لم يتوفر هذا الاخير.

في العقود الأخيرة أصبح الغذاء عبارة عن سلاح استراتيجي في السياسة الدولية، تستغله الدول التي تملك الوفرة الغذائية، وصار الغذاء يستخدم في ابتزاز والضغط على الشعوب في الاستجابة لسياسات الدول المحتكرة لإنتاج والمقصود هنا هو السلع الأساسية المرتبطة بإعاشة الضرورية، أين تجرى اثقال كاهل الدولة بالديون التي تعجز عن سدادها.[17]

تعمل الدول التي تملك الموارد الغذائية ولديها الإمكانيات المتطورة اللازمة في تحقيق وإنتاج مختلف السلع والمنتجات الغذائية ، على استغلال حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تملك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية، ويتم الضغط على تلك الدول والتأثير في توجيه قراراتها السياسية، حيث تظل تابعة لها، لهذا نرى جليا وخاصة في الدول التي لا تمتلك مقومات و امكانيات من أجل توفير الغذاء وتعاني من فجوة غذائية كبيرة، وأنها كذلك لا تتمتع بالسيادة والاستقلالية في بعض المواقف و القرارات السياسية الوطنية، ويبرز تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الزراعية والغذائية، على غرار القمح والذرة، ويأتي في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي

[17] ابراهيم احمد سعيد ، اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي ، مرجع سبق ذكره ص32.

للحبوب في العالم، وهي تتدخل في تحديد التداول لها سواءا فيما يخص كميات تلك المنتوجات أو أسعارها وتستغل ضعف الدول الفقيرة وحاجتها للغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأهدافها وأفكارها السياسية عبر أنحاء العالم .[18]

إن هذا هو ما يفسر استخدام القمح في الضغط السياسي الدولي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أين تتعمد أحيانا تأخير شحن كميات من القمح كرد على بعض سياسات الدول، ومن أجل الإضرار بها مثل ما فعله مع الاتحاد السوفياتي سابقا سنة 1979م، وبعض الدول الأفريقية، وكذلك الحصار على العراق 1990-2003 ومنع دخول الغذاء له، وفي هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في النقاط التالية:

- محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب؛
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية،
- وجود دول هي أكثر تضررا من استعمال سلاح الغذاء على غرار الدول العربية .[19]

كذلك يجب الإشارة إلى اختلاف سياسات الحكم من دولة إلى أخرى، وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي لتلك الدول، وبالتالي فإن درجة تدخلها وتوجهاتها لمشكلة العجز الغذائي ترتبط بالنظام الاقتصادي السائد، بحيث قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد التوازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي والصناعي مثلا، أو التدخل في التحكم في الأسعار تجنبا لانهيارها، وكذلك وأن تدخل الدول في ترسيم سياسات زراعية خاصة، وتحديد الملكية أو حجم الاستثمار او تنظيم حيازة الأرض، ومع ما يصاحب ذلك من مشاكل قد تؤثر سلبا على الإنتاج ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة في هذا البعد والتي تتمثل في الاستقرار السياسي، ففي المناطق التي تعاني عدم الاستقرار السياسي و توترا كبيرا على غرار اليمن، والسودان، وبعض الدول

[18] مريم قصوري ، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر، جامعة باجي مختار ،عنابة، قسم العلوم الاقتصادية، 2012 ، ص70.
[19] نفس المرجع.

الإفريقية الأخرى والتوتر القائم بين كل من مصر وأثيوبيا حول استغلال مياه نهر النيل كلها تدفع إلى تحديد الأمن الغذائي للدول المعنية .[20]

ثالثا : البعد الاجتماعي للأمن الغذائي

لا يقل البعد الاجتماعي للأمن الغذائي عن البعدين السابقين الاقتصادي والسياسي أهمية ، وخاصة عندما تكون هناك زيادة سكانية كبيرة تجعل من الدولة في حالة صعبة جدا، تكون فيها عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، الأمر الذي يجعل من تضيق الفجوة الغذائية في غاية الصعوبة على الدولة، فانعدام الأمن الغذائي نتيجة للعجز الإنتاج الزراعي، وهو الأمر الذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للدولة، ويؤثر على المستوى المعيشي للأفراد بالأساس، وهذا ما يدفعهم للبحث عن منافذ وطرق لتوفير الغذاء، وخاصة فئة المزارعين والفلاحين الذين يعيشون في الأرياف وخارج المدينة، ومن خلال ذلك تزداد الهجرة الداخلية إلى المدن، وتزداد البطالة، وتفاقم المشاكل والآفات الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الضغط على المدن وسكانها، ويتدنى مستوى خدماتها المخططة وفقا لشروطها المعروفة، كما تشهد حالة عدم الانتظام فمع زيادة النمو السكاني تزداد ظاهرة الفقر، ويبقى فيه إنتاج الفرد ودخله دون تحسن ملحوظ. [21].

إن هناك علاقة بين دخل الفرد وتوفير الغذاء للأفراد، وكلما ارتفع دخل الأفراد زادت قدراتهم لشراء الغذاء وتوفيره، إما إذا كان السكان يعيشون في فقر وبطالة، فإنهم لا يستطيعون بذلك تحقيق الكفايات اللازمة من الغذاء الضروري لأنفسهم، ويؤدي ذلك إلى النتيجة السلبية على المجتمع، حيث تظهر عليهم أعراض بسبب سوء التغذية، وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين الأمن الغذائي والبعد الاجتماعي علاقة تماثلية، وكل منهما يمثل حلقة من

[20] مريم قصوري ، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ،2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[21] حميدة عبد الحسن محمد الظالمي، الأمن الغذائي في مصر، دراسة في الجغرافيا السياسية ، مجلة أوروك العدد 3. 2017. ص448.

حلقات الأمن الاجتماعي الشامل، ويمكن أن يكون سببا في إحداث الأخر، وانعدام أي منها يؤدي لانعدام الآخر [22].

ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى الأمن الاجتماعي ارتباطا بغياب الأمن الغذائي نجد :[23]

- في كثير من المجتمعات، يحدث عدم توفر الأمن الغذائي بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في الكوارث مثل الجفاف التصحر، الفيضانات...، وكذا السياسات الزراعية والاقتصادية غير الملائمة؛
- عندما يمكن المجتمع أفراده من إشباع أي من احتياجاتهم تبرز على السطح بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي، والتي تؤثر سلبا على الكفاية الغذائية.

عندما يفقد الإنسان الأمن الغذائي، تضطرب أهم الاحتياجات الفيزيولوجية لديه، حيث يأتي الأمن الغذائي في المرتبة الأولى بالنسبة لهرم احتياجات الفرد، وبفقدانه فإنه لا يهتم ولا يحترم أيا من قواعد الضبط الاجتماعي، ويرى أفراد المجتمع عدم توفر الحاجات الغذائية اللازمة والأساسية لهم، من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات المحلية، الوطنية، والإقليمية والدولية. [24]

يرتبط فقدان الأمن الغذائي بانتشار الكثير من الجرائم وأنماط السلوك المنحرف، والنزوح والهجرة نحو المدن، وظهور السكن العشوائي في أطرافها، الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن الاجتماعي عبر:

- الضغوط السكانية التي تؤدي إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية والهجرة السكانية من الريف إلى المدينة .
- اتساع استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية و ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة . [25]

---

[22] نبيلة ميلتي بن زعمه، التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي، المدية، 10مارس 2018.

[23] نفس الرجع.

[24] نفس الرجع .

[25] نفس المرجع .

المبحث الثالث : قياس الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا مؤشر توافر الإمدادات الغذائية و مؤشر الوصول اليها :

1-مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر و يضم :

- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية :

هذا المؤشر يعبر عن نسبة الأغذية التي بإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب المحلي. وبالنسبة للجزائر نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية عرف تطورا بحوالي 20% خلال العشرين سنة السابقة بالانتقال من 123% إلى 146% خلال الفترة 2000-2018 وهذا يعني أنه إذا كان هناك مشكل انعدام الأمن الغذائي في الجزائر فإن سببه حتما ليس في كمية الإمدادات الغذائية لأن المتوفر من الغذاء يفوق حجم الحاجات الغذائية وهو في تصاعد مستمر .[26]

- متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد:

هناك نمو في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 يقدر بحوالي 0,68 % حيث ارتفع في الفترة 2010-2016 ثم عاد للانخفاض مجددا بعد ذلك، حيث يعد متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع دول مجاورة مثل المغرب ومصر، لكن مقارنة مع دول أخرى مثل فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا، وفي البرازيل يتجاوز 400دولار .[27]

[26] أمال بوبكير ،. دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية ، الجزائر نموذجا، المركز الجامعي إيليزي مجلة أفاق للبحوث والدراسات ، المجلد 05 العدد 01 ، فيفري 2022، ص 427.

[27] نفس المرجع .

2- مؤشر الوصول إلى الغذاء :

نقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء هي كثافة شبكة الطرق كثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المتوفرة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0.2 كم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كم2 و 4.8 كم من الطرق لكل 100كم2 سنة. هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة طول خطوط السكك الحديدية 2.3 كم لكل 100 كم في تونس، 0.5 كم في مصر ، أما طول شبكة الطرق 11.9 كم في تونس 13.7 كم في مصر[28] .

ثانيا : مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية و مؤشر استخدامها

1- مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية

إن مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات وتظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة بين 7.7% و 13.4% % خلال الفترة 1998-2014 والسبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها [29].

[28] أمال بوبكير ، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية ، فيفري 2022 ص427.

[29] نفس المرجع .

فيما يخص مؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بالصدمات نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الصادرات من البضائع خلال الفترة 1998-2007 انتقلت من 15% إلى 8%، ثم عادت هذه القيمة للارتفاع مجددا إلى غاية سنة 2017 24 بسبب ارتفاع أسعارها في الخارج وارتفاع درجة ارتباط الجزائر بتغيرات السوق الدولية وتأثرها بالصدمات التي تحدث في الخارج من جهة أخرى نجد أن نسبة الاعتماد على واردات الحبوب كبيرة جدا تتجاوز في المتوسط 73.83% خلال الفترة 1998-2017.[30]

2- مؤشر استخدام الأغذية :

تجاوزت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية 93 % خلال الفترة 1998-2017 فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 17.7 % سنة 2017 ، هذان العنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، والاهتمام بالنظافة الصحية و الوقاية من الأمراض [31].

[30] أمال بوبكير، دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية ، فيفري 2022 ،ص427.

[31] نفس المرجع

الفصل الثاني: تحديات الامن الغذائي والاستراتيجيات الفلاحية لتحقيقه

الفصل الثاني : تحديات الأمن الغذائي و استراتيجيات تحقيقه

ان مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تعترض الدول العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي. ولقد ذهب العديد من الدارسين والمختصين والباحثين في الدراسات الأمنية لذلك قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفقرات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ولكننا سوف نقوم باستعراض وإيجاز أهم السياسات والبرامج التي قامت الجزائر في هذا الفصل اجل تحقيقه .

و قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : دراسات سابقة .

المبحث الثاني : التحديات الفلاحية التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي.

المبحث الثالث : الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لتحقيق الامن الغذائي .

المبحث الاول : دراسات سابقة :

1- دراسة عيسى بن ناصر مشكلة الغذاء في الجزائر 1970-2002. 2005 [32]

هدفت الدراسة الى مقارنة ما تملك الجزائر من مقومات لنجاح الزراعة باعتمادها على سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، والنتائج التي لم تأت بثمارها المنتظرة بل اسفرت على نتائج سلبية اثرت على التنمية الزراعية، واوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة وزاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اغلب جهات الوطن خلال التسعينات الذي تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والارياف نحو المدن.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والأسلوب الوصفي الذي يعتمد على عرض بيانات إنتاج، وتجارة، واستهلاك المواد الغذائية في شكل جداول وتحليلها.

ومن أهم الاقتراحات التي قدمتها الدراسة انه يجب على كل دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من هذه المشكلة التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لاتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة بمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل على تنمية القطاع الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بصفة عامة والمواد الغذائية الأساسية على الخصوص، ولتفادي التحديات والمخاطر المترتبة عن مشكلتي الفجوة الغذائية و التغذوية في الجزائر.

[32] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر 1970-2002 ، دراسة تحليلية و سياسات علاجها ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، قسم الاقتصاد ، 2005.

2- دراسة ابراهيم أحمد سعيد أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً . 2011[33] .

تهدف الدراسة إلى التعرف على مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية وتحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي وتحديد دور الاستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك وضع تصور مناسب للمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من حالة الأمن الغذائي،

وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي ومنهج الادارة المتكاملة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن ازمة الغذاء عالمية الانتشار، وان أسباب هذه الأزمة طبيعية ومختلطة كالتصحر، ولكن معظم الأسباب بشرية بالدرجة الأولى ويمكن التحكم بها كتدني الاستثمارات وضعف التنمية الريفية . فضلا عن سوء الادارة الفاسدة .

ومن أهم الاقتراحات التي قدمتها الدراسة العمل توجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة من جهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الاستخدام التكاملي للموارد البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية .

[33] ابراهيم احمد سعيد ، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد 3و4، 2011،

3- دراسة بلال احمد أبكر علي 2004 أثر الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفترة من 1991 ،2000م [34]

هدفت الدراسة الى إبراز أهمية تعاون البلدان العربية في سبيل حل مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي داخل ولاية الخرطوم. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والاحصائي والتحليلي. وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: تعتبر ولاية الخرطوم من اكثر ولايات السودان كثافة بالسكان نتيجة للهجرات التي تعرضت لها.

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها الاهتمام بتطوير الريف الذي يعتبر القوة المحركة للقطاع الزراعي ومصدر الإمدادات الغذائية للمدن لاعتماد اغلب سكانه على الزراعة والتنسيق بين السياسات الزراعية للأقطار العربية ووضع خطة استراتيجية قومية في مجال التنمية الزراعية تهدف لتوفير الغذاء داخل البلدان العربية عن طريق استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة في مجال الزراعة والحزم التقنية المتكاملة التوسع في المدى الطويل عبر استقلال أراضي زراعية جديدة.

4- دراسة وفاء محمد سعيد زياد ، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفترة من 1993 – 2002 . 2006م[35]

هدفت الدراسة الى قياس حجم الإنتاج في الوطن العربي و الذي لا يفي متطلبات استهلاك نصيب الفرد العربي من مكونات غذائية رئيسية ولا يسد الاحتياجات اليومية لنمو الجسم البشري رغم تحقيق الدول العربية فوائض تصديرية لكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية، بالاعتماد على الزراعة المطرية التي تزيد من نسبة المخاطرة في القطاع الزراعي. وتستند هذه الدراسة علي اسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي من خلال تحليل الاحصاءات المنشورة .

[34] بلال احمد أبكر علي ، أثر الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفترة من 1991 -2000م ، رسالة دكتوراه غير منشورة، تنمية الريفية جامعة امدرمان الإسلامية، معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي ، 2004.

[35] وفاء محمد سعيد زياد ، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفترة من 1993 – 2002 ، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد زراعي جامعة أم درمان الإسلامية كلية الزراعة 2000م

وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن الأقطار العربية المنتجة لكثير من المحاصيل الغذائية تعاني من عجز في الميزان التجاري لها نتيجة لانخفاض إنتاجية الهكتار في الوطن العربي و تراجع الاراضي الزراعية لأسباب مختلفة .

وأوصت الدراسة بالعمل على الاستفادة من الأراضي الزراعية غير المستغلة في كثير من الدول العربية، وذلك من خلال توظيف الموارد المالية والخبرة الفنية والقوى البشرية انشاء بعض المشاريع الصناعية الزراعية في المناطق الريفية للاستفادة من الإنتاج الزراعي كمادة أولية بالإضافة لتشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة للحد من الهجرة من الريف إلي المدن تشجيع التجارة الزراعية البيئية بين الأقطار العربية.

5- كتاب وقائع المؤتمر الافتراضي الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث و الازمات و الحروب . 11-12 جوان 2022 [36]:

يهدف هذا المؤتمر إلى استطلاع نظرة منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها أهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة للعوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي وآليات دعمه والسياسات المناسبة له. لقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة العديد من الدراسات وأصدرت العديد من التقارير التي ترتبط بحالة الأمن الغذائي ومستقبله في مختلف بلدان العالم.

تتركز أهداف المؤتمر في:

استطلاع أهم العوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتبيان أولويتها وأهميتها ؛ استعراض أهم مؤشرات التي تستعمل في قياس الأمن الغذائي العالمي؛ استعراض وتحليل تقارير الامن الغذائي في العالم للفترة

[36] كتاب وقائع المؤتمر الافتراضي الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث و الازمات و الحروب . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية برلين 11-12 جوان 2022

2017-2021 ، وتحليل أهم ما جاء فيها من مؤشرات؛ تبيان السياسات التي انتهجتها أو ستنتهجها الدول للحد من تلك العوائق أو ازالتها في طريق تحقيق الأمن الغذائي الدولي .

منهج وأدوات الدراسة: بما أن الدراسة استطلاعية واستقرائية وفي شق نسبي منها تحليلية فإنها تتمتع بالمنهج الوصفي. أضافة الى المنهج التحليلي .

وقدم المؤتمر دعوة للدول نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لتقليص الفجوة الغذائية ومواجهة الزيادة في الطلب على الأغذية. ودعم أصحاب المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي وبذل جهود أكبر لاستقطاب عاملين أكثر نحو هذا القطاع لتشجيع التنمية المستدامة للزراعة خاصة الريفية منها. وتشجيع عمليات البحث العلمي المرتبطة بمجال الطاقة الخضراء والتنمية الزراعية المستدامة، فضلا عن أهمية جذب التقنيات الأجنبية من خلال تبني مشاريع مشتركة.

6- دراسة قويسي مبرك و بن موسى كمال تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه جامعة الجزائر3 . 2022-09-30[37]:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع قطاع الزراعة ومن ورائه السياسة الزراعية والغذائية لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، و محاولة تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن دراسة وتحليل هذا الموضوع من مختلف جوانبه سيساعد في إيجاد حلول واقعية ومحاولة التحكم في المشاكل الناجمة عن عدم تحقيق الأمن الغذائي، وتحديد أهم المهددات خاصة الجديدة منها التي تقوض هذا الأمن لاسيما في الفترة الأخيرة،

وتتلخص اهمية الدراسة في تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر للتعرف على واقع الأمن الغذائي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي وتشخيص وتحليل واقع السياسات الزراعية في الجزائر وأهميتها في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية للإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور هذه السياسات في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

[37] قويسي مبرك و بن موسى كمال ، دراسة تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه ، جامعة الجزائر3 . 30-09-2022

واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في وصيف ظاهرة الأمن الغذائي وتحديد العوامل المحددة لها، وتحليل بعض المؤشرات المتعلقة بالسياسات الزراعية في الجزائر وكذا مؤشرات الأمن الغذائي.

وقدمت بعض الحلول منها تطوير البنية التحتية الزراعية كالطرق والأسواق والمخازن وغيرها وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية القطاع الزراعي لاسيما عن طريق منح القروض للمزارعين. وتقديم الدعم اللازم المادي أو المعنوي للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الفلاحي لما لهذه المشاريع من أثر إيجابية في القضاء على الفقر والجوع. تبني سياسات واستراتيجيات زراعية وطنية فعالة قادرة على القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتحسن من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، بدلا من السياسات الحالية التي أثبتت فشلها مرارا وتكرارا.

الفجوة البحثية :

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقنا اليها تبين ان:

– الدراسات تناولت نفس إشكالية الامن الغذائي و تطرقت الى عرض تحديات تحقيقه و طرحت استراتيجيات و برامج و طرق علمية في مختلف القطاعات غبر فترات مختلفة لتحقيق هذا الامن في العالم و العالم العربي و بعض الدول.

واختلفت هذه الدراسات عن دراستنا الحالية في

– الدراسة الحالية تمحورت حول حالة انعدام الأمن الغذائي، في الجزائر، والبحث عن التحديات والعوائق التي تحول دون الوصول الدائم والمستمر إلى الغذاء.

– الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات، والبرامج التنفيذية، ذات نتائج فعالة وملموسة، ضمن القطاع الفلاحي بغرض الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني : التحديات الفلاحية التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي.

تعاني الفلاحة الجزائرية من العديد من القيود والمشاكل التي عرقلت عملية النهوض بها.

أولا : صعوبات طبيعية

1- تراجع المساحة الفلاحية وتشتتها :

يوضح الجدول 01 تطور المساحة الفلاحية نسبة إلى إجمالي المساحة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 .

الجدول -01- المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018

السنوات / البيان	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2018
المساحة الفلاحية –مليون هكتار-	44.9	45.3	39.1	38.8	39.8	41.4	41.3
% من اجمالي المساحة	18.85	19.06	16.41	16.31	16.73	1739	17.36

المصدر نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر . تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018. مجلة العلوم انسانية و اجتماعية المجلد 7 .العدد 03 . ديسمبر 2021 ص 54.

يتبين من الجدول أعلاه أن المساحة الفلاحية في الجزائر تراجعت ب 3.6 مليون هكتار عام 2018 مقارنة بسنة 1962. كما نلاحظ أن نسبتها إلى إجمالي المساحة سجلت ارتفاعا في الفترة 1962-1972 بمعدل 0.21% ، ومن ثم عرفت تذبذبا خلال الفترة 1982-2018، لكنها تبقى دون المستوى المطلوب .

تقدر المساحة الصالحة للفلاحة في الجزائر سنة 2018 ب8.4 مليون هكتار وهي تمثل نسبة ضعيفة 20.3% من المساحة الفلاحية التي تمتلكها. يعبر تطور نصيب الفرد من الصالحة للفلاحة عن تأثير زيادة عدد

السكان عليها. يمكن أن نوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي المساحة الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 من خلال الجدول التالي[38] :

الجدول – 02– تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018

السنوات / **البيان**	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2018
نصيب الفرد هكتار-فرد	0.53	0.41	0.33	0.27	0.23	0.20	0.19
فرنسا المساحة الفلاحية : 28.7 مليون هكتار؛ الصالحة للفلاحة: 18.35 مليون هكتار							0.27
إسبانيا المساحة الصالحة للفلاحة : 26.26 مليون هكتار؛ الصالحة للفلاحة : 12.33 مليون هكتار							0.26

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 37 .2018 ، صفحة 04

يتضح من الجدول رقم -02- أن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر سجل انخفاضا كبيرا ب0.34 هكتار خلال الفترة 1962-2018 وبمتوسط 0.00607 هكتار/ السنة. من خلال الجدولين-1- و-2- يمكن أن نفسر هذا التراجع في الأراضي الصالحة للفلاحة و نصيب الفرد من هذه بمجموعة من العوامل، من أهمها :

- ارتفاع عدد سكان الجزائر بشكل أكبر من زيادة مساحتها الصالحة للفلاحة خلال الفترة 1962-2018، حيث نمى عدد السكان بمتوسط 0.523 مليون نسمة سنويا، مقارنة بزيادة ضعيفة في إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة تقدر ب 0.040 مليون هكتار سنويا هذا إلى جانب نمو التحضر السكاني وتمركزه في مناطق التل الشمالي والتي تتضمن أخصب الأراضي .[39]

[38] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2018، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية المجلد المجلد 37 صفحة 05

[39] نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر . تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018. مجلة العلوم انسانية و اجتماعية المجلد 7 .العدد 03 . ديسمبر 2021 ص 54

– ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية في الجزائر، أين يعد نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر ضعيف مقارنة بدول أقل مساحة فلاحية وأكثر سكانا منها، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحة الصالحة للفلاحة 0.27 هكتار للفرد بفرنسا و 0.26 هكتار/ الفرد في إسبانيا، وهي دول تمثل مساحتها الفلاحية 70% و65% على الترتيب المساحة الفلاحية للجزائر. هذا مع الإشارة أن مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة غير المستغلة في الجزائر يتجاوز 2 مليون هكتار[40].

– تعاني الجزائر إضافة إلى تراجع المساحة الصالحة للفلاحة وعدم استغلال جزء معتبر من الصالحة منها، من تشتت الأراضي الفلاحية، حيث يحوز عدد كبير من المستثمرين 75.5% على مساحات صغيرة جدا لا تتجاوز العشرة هكتارات وتمثل 5.2% من إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة، بينما يحوز 24.5% المتبقين على المساحات الكبيرة المتبقية والتي تمثل 84.8% إجمالي المساحة الصالحة للفلاحة ولو نظرنا إلى مشكلة الملكية لوجدنا أن 3.47 مليون هكتار دون سند ملكية و3.9 مليون هكتار خاضعة لقانون الإرث، وهو ما يصعب في الحالتين الاستفادة من الأراضي بشكل مثالي، وخاصة فيما تعلق بالحصول على القروض الفلاحية [41].

– تملح التربة: تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التب تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء ويحدث هذا التراكم نتيجة لعظكم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء

[40] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2018. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 37 ص 05 .

[41] زهير عماري.. تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980/2009. بسكرة، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. ، 2014ص 116.

تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر، وتعرف هذه الأنواع . من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح والتي تتصف بانخفاض إنتاجيتها[42].

- التصحر : تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ تحذر الكثير من الدراسات من خطر التصحر. ومما يزيد من مخاطر التصحر أن المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثا عميقا عدة مرات مما يهيئ ظروفا مناسبة للتعرية الهوائية وانحراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافا، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية[43].

- تعاني الجزائر على غرار العديد من دول العالم من الندرة المائية، أين عرف نصيب الفرد من المياه المتجددة لديها تراجعا كبيرا، من 998.3 م^3 للفرد / السنة عام 1962 إلى 297.6 م للفرد / السنة سنة 2016 ، ويقع تحت عتبة منظمة الصحة العالمية المساوي 400م^3 / الفرد / السنة ، وهو أقل بشكل كبير عن المتوسطين الإقليمي والعالمي المقدران عام 2016 ب 3213 و 5740 م^3 /للفرد / السنة على الترتيب .[44]

[42] مصطفى بوعقل و سمرة مباركي ، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانية المتاحة و معوقات التنمية ، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس 2017 ، ص10

[43] نفس المرجع

[44] . نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر2021 . مرجع سبق ذكره ص 55.

2- الندرة المائية :

تعتمد الجزائر بفعل معاناتها من ندرة الموارد المائية بشكل أكبر على الزراعة البعلية القائمة على مياه التساقط ، هذا مقارنة بالزراعة المروية المرتكزة على مصادر المياه السطحية والجوفية والمياه العادمة المعالجة. تقدر مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية المعتمدة على مياه التساقط في الجزائر سنة 2016 ب4.198 مليون هكتار ما يمثل .77.12% إجمالي المساحة المزروعة بينما بلغت المساحة المروية 1.136 مليون هكتار، تخصص لريها 6.7 مليار م ^{3} /السنة، ما يمثل 66% إجمالي حجم المياه الموجهة لمختلف قطاعات الاستخدام ، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن حجم تخصيص المياه للقطاع الفلاحي في الجزائر يعد ضعيفا[45] .

وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول -03- متوسط نصيب الفرد من إجمالي حجم الطلب على المياه الفلاحية في الجزائر ودول مختارة عام 2016. الوحدة: م ^{3} / للفرد / السنة

البيان	نصيب الفرد	اجمالي الاستخدامات	البيان	نصيب الفرد	اجمالي الاستخدامات
الجزائر	158	%66	مصر	636	%79
المغرب	294	%87	المتوسط العالمي	370	%69
تونس	329	%77			

المصدر : نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر ص55

يتبين من معطيات الجدول رقم 03 أن نسبة تخصيص الجزائر للموارد المائية للقطاع الفلاحي ضعيفة مقارنة مع المتوسط العالمي، ومع معدلات التخصيص في دول إقليمية أخرى لها نفس المناخ، ويتضح الضعف بشكل أدق

[45] المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2018 .مرجع سبق ذكره، صفحة 5.

بمقارنة متوسط نصيب الفرد فيها من الموارد المائية الموجهة للقطاع الفلاحي بنظيره في العالم مصر تونس والمغرب، بحيث يمثل منه 42.7% 24.8، 48% و 53.7% على الترتيب.

قدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر ب158م^3 /للفرد السنة، وباعتبار معظم أراضي الجزائر يسودها المناخ الجاف وشبه الجاف نجد أن هذا الحجم أقل بشكل كبير من الحد الأدنى والمقدر بـ 400م^3 للفرد / السنة .[46]

يمكن أن نرجع الضعف في حجم الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر لمجموعة من النقاط أهمها : [47]

- تقليدية من حيث التقنيات وتعتمد على مياه التساقط بشكل رئيسي .
- محدودية الموارد المائية لديها، ما يعني أن الحجم المخصص للقطاع الفلاحي مرتبط بما هو متوفر فقط.

يتطلب ضمان الأمن الغذائي عرضا كافيا من الموارد المائية، حيث قدرت دراسة للباحث "طويجيني" احتياجات الجزائر في المتوسط من الموارد المائية الوطنية لتحقيق الاعتماد الكلي على الإنتاج الفلاحي الوطني في توفير الغذاء للفترة 2012-2016 81.77مليارم^2/السنة . ما يمثل 70.7% حجم مواردها المائية المتجددة، و 44.12% حجم تخصيصها للموارد المائية للقطاع الفلاحي.[48]

وهنا تجدر الإشارة بأن اعتماد الجزائر بشكل رئيس على الموارد المائية المطرية في الإنتاج الفلاحي يهدد استقرار أمنها الغذائي، هذا بسبب تعرضها من حين لآخر الموجات الجفاف، ومع احتمال تعرضها للتغيرات المناخية السلبية مستقبلا [49].

[46] نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر 2021 . مرجع سبق ذكره ص 55

[47] نفس المرجع.

[48] زين العابدين طويجيني أهمية الموارد المائية في ضمان الأمن الغذائي بالجزائر. قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه غير منشورة 05 مارس2017 ص404.

[49] نفس المرجع .

ثانيا : تحديات بشرية

1- ضعف المكننة الفلاحية

تعتبر الآلات الفلاحية عاملا مهما مساعدا للفلاح على القيام بالعمليات الفلاحية بالشكل الأمثل وفي الوقت المناسب، مما يساعد على رفع الإنتاجية للهكتار وجني المحصول في الوقت الأمثل لتحقيق أكبر عائد ممكن.

يمكن أن نوضح عدد الجرارات والحصادات التي يتم الاعتماد عليها في الجزائر مقارنة مع بعض الدول المختارة من خلال الشكل التالي :

الشكل -02- عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة فلاحيا في الجزائر وبعض الدول المختارة سنة 2016 جرار ، حاصدة /100 كلم^2 أراضي صالحة للفلاحة

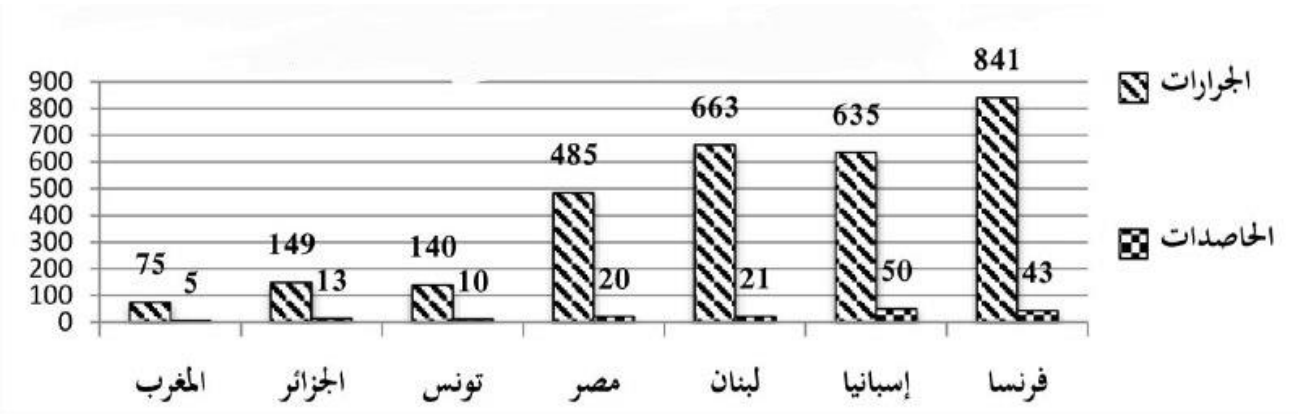

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2018 ص 37

يتضح من الشكل البياني رقم 02 أن درجة الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر حسنة مقارنة مع دول مجاورة كالمغرب وتونس، لكنها ضعيفة جدا اذا ما قورنت مع دول متوسطية أخرى كمصر، لبنان إسبانيا وفرنسا.

يمكن أن نفسر الضعف في الاعتماد على الجرارات والحاصدات في الجزائر ب :

- ضعف قدرة الفلاح على اقتناء هذه الآلات لغلاء أسعارها؛ فهو يلجأ غالبا لكرائها في أوقات الحرث والحصاد، ما يتسبب بشكل عام في تأخر عملية الزرع والحصاد عن فتراتها المثلى وبالتالي تتأثر المردودية الفلاحية بشكل سلبي.
- نوعية المكننة المتاحة من حيث كون اغلبها قديمة ويمكن أن تؤثر سلبا على مردود الفلاح وعلى تأديته للعمليات الفلاحية في الوقت والكم المناسبين[50]

2- ضعف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية

بالنسبة للأسمدة والمبيدات الحشرية الفلاحية فتعتبر من أهم مقومات المردودية الفلاحية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات ومن الحشرات أو الأعشاب الضارة. ويعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى وعي وكفاءة الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية. [51]

يمكن أن نفسر ضعف استخدامها بمجموعة من العوامل أهمها : [52]

- ضعف تكوين الفلاحين؛ و ضعف قدرتهم على شراء الأسمدة؛
- عدم الحصول على الأسمدة المدعومة حكوميا في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها؛
- منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي مياه جوفية كبيرة حفاظا عليها من التدهور؛
- اختلاف نوع ومكونات التربة من منطقة إلى اخرى .

[50] نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر .مرجع سبق ذكره ، ص 58.
[51] نفس المرجع
[52] نفس المرجع

ثالث : تحديات حكومية

1- ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي

يعتبر حجم الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا دالا على الأهمية التي توليها الدولة لتلبية حاجاتها بالاعتماد على إدماج نتائج هذا البحث في خططها التنموية، يفيد حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة أو بالمكانة التي يحتلها فيها، بحيث يشير عموما كبر حجم الإنفاق على الاهتمام بالقطاع وتطوره، بينما يبين صغر حجم الإنفاق ضعف الاهتمام به وتخلفه.[53]

ويمكن أن نوضح الانفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين المتخصصين في الفلاحة في الجزائر مقارنة الدول المجاورة من خلال الجدول رقم -04-

الجدول رقم -04- الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر ودول مجاورة سنة 2012

البيان / الدولة	الانفاق على البحث العلمي الفلاحي		عدد الباحثين الزراعيين	
	المبالغ : مليون دولار امريكي كمعدل للقدرة الشرائية 2005	من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	الاجمالي	متحصلين على الدكتوراه
الجزائر	81.7	0.21	593	23
المغرب	131.2	0.49	556	40
تونس	55.9	0.64	541	62

المصدر : نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر . ص 60

[53] نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر .مرجع سبق ذكره ، ص 60.

يتبين من الجدول 04 أن معدل الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر ضعيف مقارنة مع تونس والمغرب ، هذا بالرغم من أنها تعد أغنى منهما. وتحتوي الجزائر على العدد الأكبر من الباحثين الفلاحيين مقارنة مع تونس والمغرب، لكن هذا العدد لا يعتبر كافيا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم النشاط الفلاحي الفعلي والممكن في الجزائر مقارنة بهما، كما أن نسبة الباحثين المتحصلين على الدكتوراه في تونس والمغرب أكبر من الجزائر ما يدل على نقص في الكفاءات العلمية العالية القادرة على تنفيذ وإدارة بحوث ذات جودة من جهة، والتواصل الفعال مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالنشاط الفلاحي من جهة ثانية.

تعتبر وضعية البحث العلمي عامة في الجزائر من أهم القيود التي لازالت تعيق إلى اليوم مساعي التنمية، حيث أن أغلب البحوث المتخصصة ذات طابع أكاديمي بعيدة كل البعد عن حل المشاكل الفعلية في مختلف القطاعات، هذا خصوصا بسبب الفجوة الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث في الجزائر من ناحية والبيئة بما تتضمنه من مؤسسات من ناحية أخرى .[54]

2- ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي :

إن الدول لا تستطيع تحقيق التنمية بمجهوداتها لوحدها، فالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يلعب دورا هاما في دفعها في مختلف القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي، بحيث يمكن من توفير الوسائل البشرية المالية والمادية والتقنيات المتطورة ، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل، تحسين مداخيل الفلاحين ورفع المردودية الفلاحية بشكل كبير.[55]

[54] نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر 2021 . سبق ذكره ص 60

[55] نفس المرجع

الجدول -05- قيمة الاستثمارات الخاصة و الاجنبية الموجهة للقطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات مليار دج 2017-2002

	الاستثمارات خاصة	قيمة الاستثمارات الخاصة مليار دج	الاستثمارات الاجنبية	قيمة الاستثمارات الاجنبية مليار دج
القطاعات الاخرى	73736	14326.92	5652	2504.34
القطاع الفلاحي	1342	260.75	13	5.76

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على - نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر . 2021 ص60-

نلاحظ من خلال الجدول -05- ان مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر ضعيفة، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة له خلال الفترة 2002-2017 1342 مشروع بقيمة إجمالية 260.75 مليار دج، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة، منها 13 مشروع خاص أجنبي بقيمة 5.768مليار دج ما يعادل 0.23% القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية و 2.21% القيمة الإجمالية للاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الفلاحي .

يمكن أن نفسر ضعف الاستثمارات بمجموعة من العوامل أهمها: [56]

- ضعف البنية التحتية الأساسية جعلت من الصعب إنجاز الأعمال المتعلقة الاستثمارات .

[56] غردي محمد القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 25

- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي آلات أسمدة بذور مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف، ..الخ .

- انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.

- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات.

- ارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3- مشاكل تنظيمية ومادية : وهي كثيرة غير أننا سنقتصر على المسائل التالية:

- مشاكل التسويق:

يعاني التسويق الزراعي في الجزائر من مشاكل وعيوب كثيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب؛ فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية وأسواق التصدير،

وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين، والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الارشاد التسويقي في هذا المجال. أضف لكل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني علة أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات. [57]

[57] مصطفى بوعقل سمرة مباركي مصدر سبق ذكره 2011 ص 11

- **مشكل التحكم في العقار الفلاحي:**

مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الخواص والأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية الكهرباء المياه، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى البحث عن الاستثمار في قطاعات أخرى [58].

رابعا : تحديات اجتماعية

ضعف الارتباط بالأرض

يعد هذا العالق اجتماعيا، وهو متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحيين الذي عرف مضايقات كثيرة مست طبيعة حياتهم الريفية خاصة فترتي الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي العشرية السوداء، حيث شكلت قيدا حال دون تكوين وإرساء طبقة من الفلاحين المرتبطين بالأرض يمتلكون حيازة دائمة للعقار الفلاحي

يبرز ضعف ارتباط الفلاحين بالأرض في الجزائر بشكل واضح في تراجع نسبة السكان الريفين إلى إجمالي تعداد السكان، حيث بلغت هذه النسبة 78.66% عام 1962 ومن ثم تراجعت 38491% سنة 2002 ووصلت 27.371% عام 2018 .[59]

[58] مصطفى بوعقل سمرة مباركي مصدر سبق ذكره 2011 ص 12

[59] نفس المرجع.

المبحث الثالث : الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لتحقيق الامن الغذائي

المطلب الاول : الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية المعتمدة في الجزائر

وتتمثل أهم هذه السياسات والاستراتيجيات فيما يأتي

1- خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000-2004:

سعت الجزائر من خلال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2000 والخطة الوطنية للتنمية الراعية والريفية لعام 2002 إلى تحسين أوضاع المزارعين وغيرهم ممن يعيشون في المناط الريفية وذلك بالاستثمار في البنية الأساسية من قبيل الكهرباء والري والإمداد بمياه الشرب ... إلخ.

وبهدف التصدي للتصحر أطلقت الجزار عام 2003 خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموجهة لتطوير الإجراءات الوقائية للأراضي، وتعزيز القدرات المناخية والمائية الوطنية ووسائل إطلاق إنذارات مبكرة بالجفاف، ويرافق هذه الخطة المخطط الوطني لإعادة التشجير بصفته جانبا هاما من سياسة حماية الموارد ومن ثمة بصفته عاملا مساعدا على تطبيق بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية. [60]

وفي عام 2004 أطلقت الحكومة الجزائرية استراتيجية جديدة للتنمية الريفية تقوم على اللامركزية وكان الهدف من هذه الاستراتيجية هو الحد من الواردات تحسين الأمن الغذائي بواسطة دعم وتنويع الإنتاج الزراعي وتشجيع الاستغلال المستدام لإمكانات الجزائر من حيث صيد الأسماك وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات تجهيز الأغذية وصونها وتسويقها ونقل المعرفة التقنية. [61]

---

[60] نادية عمراني سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة البليدة 2 مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 02 العدد01 ، جانفي 2012ص 112 .

[61] نفس المرجع..

وفي عام 2005 بدأت الجزائر في اتباع نهج تشاركي على مستوى الريف لتحسين إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ولتحسين تغذية الأسرة المعيشية وذلك عن طريق برنامجها الخاص للأمن الغذائي .[62]

2-الاستراتيجية الزراعية الوطنية 2005-2015:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم لإحياء الاقتصاد مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي وقد أعدت هذه الاستراتيجية في جانفي 2006 والتي انبثق عنها إطلاق سلسلة من البرامج الزراعي منها سياسة التجديد الريفي .[63]

والتي تهدف إلى:[64]

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية

- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية

- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن تدعيم إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.

- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي

[62] نادية عمراني سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي جانفي 2012 ص 112

[63] سفيان قمومية، ومحمد بن عدة ، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف دراسات في التنمية والمجتمع . المجلد 05 العدد 01 جوان 2018 صفحة111

[64] نفس المرجع .

وقد كان الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها ومؤهلاتها ومعوقاتها والمساهمة في تحديد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر، كما عملت الجزائر على وضع إطار تنظيمي جديد من أجل حماية جودة الأغذية وسلامتها والاستثمار في نظام التبريد وتخزين المحاصيل. [65]

3- السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004 :

سعت هذه السياسة الى إنشاء الشراكات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية، الدعم من أجل تعزيز وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.

وقد اعتمدت هذه السياسة على أدوات لتنفيذها والتي جعلت من العملية أداة للتدخل، وفي هذا السياق فإن مشروع التوعية من أجل التنمية الريفية تلعب دور توحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وتتمثل في: تسيير المشاريع المحلية آليات التشاور واتخاذ القرار كيفية تمويل الأنشطة في المناطق الريفية أدوات البرمجة وتنمية المناطق الريفية، نظم الرصد والمراجعة ودعم اتخاذ القرار، وكذا التنظيمات التشريعية[66] .

[65] سفيان قمومية، ومحمد بن عدة دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر جوان 2018 ص111 .

[66] رابح حميدة و نصر الدين ساري نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر. جامعة العربي التبسي – تبسة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد03 العدد02 ، سبتمبر 2018 ص71

4-استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009- 2014 :

شرعت الجزائر في تنفيذ استراتيجية التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بداية من سنة 2009، وأساس هذه الاستراتيجية يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي. [67]

وتتمثل الدعائم الثلاثة لاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي في : [68]

- التجديد الفلاحي من خلال إطلاق برامج التكثيف العصرنة واندماج الميادين واسعة الاستهلاك، والتطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المداخيل الفلاحية، وخلق مناخ جذاب وأمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي

- التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين والمتمثلة في خمسة 05 برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها، وتشمل: حماية الأحواض المائية تسيير وحماية الإرث الغابي محاربة التصحر، حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي والتدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

[67] قويسي مبروك و بن موسى كمال ، تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر 02 سبتمبر 2022، ص 436،
[68] نفس المرجع

المبحث الثاني: البرامج الفلاحية التنموية في الجزائر

وهي كالتالي

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000

كانت أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسعى في جوهرها إلى تحسين مردودية وإنتاجية القطاع الزراعي حيث قامت الجزائر بتسطير عدة ميكانيزمات تمحورت في برامج تنموية على شكل دعم وتطوير الإنتاج الزراعي، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث أصدرت وزارة الفلاحة في جويلية عام 2000 قرارا يحدد شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية تقديم انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الزراعي وتطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات الإعانات [69].

2- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004:

يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، بالإضافة إلى تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية وترقية التشغيل ورفع مداخيل المزارعين [70].

[69] رابح حميدة و نصر الدين ساري نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر سبتمبر 2018 صفحة 71

[70] قويسي مبروك و بن موسى كمال ، تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه مصدر سبق ذكره، ص 436،

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول، ويهدف إلى ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية البيولوجية بالإضافة إلى استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذلك الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، فضلا عن تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار لوسائل العمل الجوي .[71]

4-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 :

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في المتغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية .[72]

[71] قويسي مبروك و بن موسى كمال ، تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه ، مرجع سبق ذكره ص 436.
[72] نفس المرجع.

5-المخطط الخماسي 2015-2019:

خصصت له الحكومة 300 مليار دينار سنويا لتطوير ودعم المكننة المتخصصة ووسائل القطف والغرس والري من أجل عصرنة المستثمرات الزراعية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتعتزم الجزائر من خلال هذا المخطط الوصول إلى مليوني هكتار من الأراضي المسقية كما تعتزم إنتاج 200 ألف طن من الأسماك في المزارع المائية مع مطلع عام 2019.

إن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم وجود المياه التي تعتبر عماد الأمن الغذائي وهي السبيل إلى وجود قطاع زراعي مزدهر، وهذا ما يفرض بذل جهود كبيرة للاستجابة إلى التزايد المستمر للاحتياجات إلى المياه، حيث تم في هذا الإطار تنفيذ استثمار 22.5 مليار دولار خلال هذه الفترة لزيادة حصة المياه وتحسين جودتها مع اتخاذ تدابير للحفاظ على الاحتياطات منها وبناء محطات جديدة لتحلية المياه وتوسيع نطاق نظام الري وجعله أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة [73].

6-البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية:PNDRA:

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة لسكان الريف عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDRA يقوم ب برسم

[73] نادية عمراني، سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي 2012، صفحة 117

حدود تنمية ريفية مدمجة ومتوازنة ومستدامة لمختلف المناطق الريفية حيث تجمع بين مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والتهميش، وهي بذلك تثمن حركة الجوار ومشاركة السكان المحليين في التنمية.[74]

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المداخيل وتحسن ظروف العمل، وخلق موارد جديدة، وتأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تمت الموافقة عليها خلال الفترة 2003-2005 وكذا 2010-2016 لفائدة سكان المناطق الريفية مستهدفة إنشاء 169000 منصب عمل[75].

[74] قويسي مبروك و بن موسى كمال ، تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه مرجع سبق ذكره ، ص 436

[75] نفس المرجع

الخاتمـــــة

خاتمة

من خلال ما تعرضنا له في هذه الدراسة، نصل إلى أن قضية الأمن الغذائي قضية ذات أهمية محورية، فمفهوم الأمن الغذائي لم يعد مقتصرا فقط على الكم كما كان سائدا في العقود السابقة من القرن الماضي، بل تطور مفهومه للوصول به إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام، الذي يأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة، وهو المسعى الذي يندرج ضمن صدارة أولويات جميع دول العالم، وبغياب هذا الأمن يترتب عن ذلك أثار سلبية، وتتعدد هذه الآثار إلى أثار اقتصادية وسياسية، واجتماعية وأمنية وصحية ..الخ،

تعتبر الزراعة الركيزة الأساسية والمهمة لتحقيق الأمن الغذائي، وقد أدى ضعف القطاع الزراعي في الجزائر إلى زيادة نسبة وارداتها من السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب، ويعود ذلك إلى السياسات غير الرشيدة في الاستغلال، وغير النزيهة في توجيه القطاع الزراعي .

إن حالة انعدام الأمن الغذائي، في الجزائر، دفعتنا إلى البحث عن التحديات والعوائق التي تحول دون الوصول الدائم والمستمر إلى الغذاء الكافي، وهي العناصر التي تساهم في تفاقم الفجوة الغذائية ، وقد تبين أن هناك مجموعة من التحديات التي تختلف مخرجاتها السلبية حسب درجة آثارها وشدتها، ومن بين هذه التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، التحديات الطبيعية المتمثلة في تراجع مساحة الاراضي الزراعية بسبب ارتفاع عدد سكان الجزائر بشكل أكبر من زيادة مساحتها الصالحة للفلاحة و ضعف استصلاح الأراضي الفلاحية وعدم استغلال جزء معتبر من الصالحة منها، ومشكل الاستغلال الامثل للمياه ، والتصحر ، وخاصة أن هذه العوائق تعد من أكبر المسببات المحدثة لإشكالية بناء الأمن الغذائي ، ولذلك زاد الاهتمام بها لإيجاد استراتيجيات وحلول فعالة ضدها، بهدف بناء أمن غذائي مستدام، سواءا من خلال التكيف مع تلك التهديدات، أو بالحد من آثارها، والتخفيف منها على الأقل.

بالإضافة إلى التهديدات البشرية والحكومية على الأمن الغذائي ، التي تحول دون تحقيقه وظلت تزيد من حدة العجز الغذائي ، ويظهر جليا ذلك الضعف في نقص التمويل للمشاريع والبرامج الزراعية، ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي ، ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي المهم والحساس، وعدم إعطائه الاهتمام الكافي مثل القطاعات الاقتصادية الأخرى، على غرار القطاع الصناعي والتجاري.

إن كل هذه التهديدات وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، لم يعد بالإمكان تجاوزها، أو التقليل من أثارها ونتائجها السلبية على الغذاء، وهي تحتاج في سبيل مواجهتها تظافر الجهود الوطنية، عبر مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات ، والبرامج والخطط المدروسة والمضبوطة، التي تهدف إلى التقليل من أزمات الغذاء في الجزائر ، من خلال السعي الى زيادة الإنتاج الزراعي الوطني المستدام، بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات، والممارسات التنفيذية، وذات نتائج فعالة وملموسة، بغرض الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة .

توصیات

توصيات

إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية يستوجب على الدولة القيام بما يلي :

-- إعادة تأهيل وتطوير النظام الضريبي وتشجيع الاستثمار مما يسمح باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية الكامنة في الزراعة.

-- توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي، والتوفيق بين الاستخدام الآمن للموارد الطبيعية وضمان استدامتها.

-- مكافحة التصحر واحياء مشروع السد الاخضر.

-- توفير البنى التحتية من أراضي زراعية وسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ ...إلخ.

-- تطوير الأداء المؤسسي الخاص بالتنمية الزراعية الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة والاستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج، الجودة والتنافسية.

-- العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات وتشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في الصادرات، وتكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القدرات التنافسية لهذه المنتجات.

-- بناء قاعدة المعلومات تسويقية وتجارية لتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية، التي توفر المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية، ورغبات المستهلكين وقدرات المنافسين.

-- تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي من خلال جهود الباحثين بالجامعات ومراكز البحوث وتطوير شتى المجالات ذات الصلة بالزراعة والتصنيع الزراعي، دون أن ننسى دور الإرشاد الزراعي في توصيل هذه النتائج إلى الفلاحين والعاملين في المحال الفلاحي..

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، طبعة فبراير 1998

2- كتاب وقائع المؤتمر الافتراضي . الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والازمات و الحروب . المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية. برلين . 11-12 جوان 2022 .

ثانيا : الرسائل

1- ناصر بوجلال، " تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي" مذكرة ماستر جامعة 8 ماي 1945 قالمة قسم العلوم الاقتصادية، 2014،

2- مريم قصوري " الأمن الغذائي والتنمية المستدامة – حالة الجزائر " رسالة ماجيستر، جامعة باجي مختار ،عنابة قسم العلوم الاقتصادية، 2012

3- وسيلة واعر ، وقرمية دوفي دارسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي 2018 – العالمي خلال الفترة 2009 جامعة باتنة 1 الحاج لخضر مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 08 العدد 02. أكتوبر 2021

4- بوبكير امال دراسة مقارنه لمفاهيم الامن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية الجزائر نموذجا مقال منشور بمجله افاق للبحوث والدراسات المجلد 5 العدد 1 ، 2022

5- بلال احمد أبكر علي أثر الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفترة من 1991 ،2000م، رسالة دكتوراه غير منشورة، تنمية الريفية جامعة ام درمان الإسلامية، معهد دراسات وبحوث العالم الإسلامي 2004

6- وفاء محمد سعيد زياد ، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفترة من 1993 - 2002 رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد زراعي جامعة أم درمان الإسلامية كلية الزراعه2006م

7- سفيان قمومية، وامحمد بن عدة دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف دراسات في التنمية والمجتمع . جوان 2018

ثالثا الأوراق العلمية :

1- ليلى الفتني و الزهرة بلال مداخلة بعنوان الأمن الغذائي مدخل هام لضمان الأمن البيئي وتعزيز التنمية المستدامة جامعة محمد خيضر بسكرة 2020

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد الماسية والتجارة الدولية، 1996

3- محمد نجيب بوطالب " أبعاد و مفهوم الأمن الغذائي " ورقة مقدمة للملتقى الدولي حولة استراتيجية الأمن الغذائي والدولي في الوطن العربي، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية2015،

4- نبيلة ميلتي بن زعمة" التنمية الزراعية المستدامة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي" ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في ربط العلاقات التكاملية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لدعم وتمكين الأمن الغذائي، المدية، 10/03/ 2018

التقارير و المؤتمرات :

1- ترقو محمد .النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر – افاق 2020، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المحلية البديلة ، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية ، الشلف 24و23 نوفمبر 2014م

2- اتحاد المصارف العربية، الأمن الغذائي في الوطن العربي، الأمانة العامة- إدارة الأبحاث والدراسات، بيروت، لبنان، جويلية 2020،

3- رزينة غراب ،، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق ، جامعة سطيف 1 ، مجلة العلوم الاقتصادية و تسيير و ع تجارية .العدد 13 ، 2015.

4- نادية احمد عمراني . النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي، النظرية و التطبيق. عمان . دار الثقافة للنشر و التوزيع . 2014 .

5- مجلة العلوم القانونية و السياسية . مجلد 09 . العدد 02 . . جوان 2018

- - عماد حسن النجفي و آخرون ، تقدير مؤشرات الأمن الغاني وتحليلها في بلدان عربية مختاره الفترة 1996 - 2012 م مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 84 2015

6- ابراهيم احمد سعيد. اهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي . الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا و بشريا . مجلة جامعة دمشق . المجلد 27. العدد 3 2011

7- حميدة عبد الحسن محمد الظالمي" الأمن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة أوروك 3. 2017.

8- عيسى بن ناصر. مشكلة الغذاء في الجزائر 2002-1970 . دراسة تحليلية و سياسات علاجها . رسالة دكتوراه . غير منشورة . جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد. 2005

9- ابراهيم احمد سعيد أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً مجلة جامعة دمشق ، المجلد 27 ، العدد 3و4 ، 2011

10- قويسي مبرك و بن موسى كمال ، دراسة تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه جامعة الجزائر3 . 2022-09-30

11- نسيبة معقال . القطاع الفلاحي في الجزائر . تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة 2000-2018. مجلة العلوم انسانية و اجتماعية المجلد 7 .العدد 03 . ديسمبر 2021

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2018، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 37

13- زهير عماري. تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980/2009. بسكرة، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة ؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير2014.

14- مصطفى بوعقل و سمرة مباركي ، دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانية المتاحة و معوقات التنمية جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس 2017

15- زين العابدين طويجيني أهمية الموارد المائية في ضمان الأمن الغذائي بالجزائر. قسنطينة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه غير منشورة 05 مارس2017.

16- غردي محمد القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012،

17- نادية عمراني سياسات الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي جامعة البليدة 2 مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،المجلد 02 العدد01 جانفي 2012

18- رابح حميدة و نصر الدين ساري نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر. جامعة العربي التبسي – تبسة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد03 العدد02 ، سبتمبر 2018

فهرس المحتويات

➢ المقدمة	1
➢ الفصل الأول مفاهيم نظرية حول الأمن الغذائي	7
• المبحث الاول اطار مفهومي و نظري للأمن الغذائي	8
○ مفهوم الامن الغذائي	8
تعريف الأمن الغذائي	8
عناصر الأمن الغذائي	10
انواع الأمن الغذائي	11
الأمن الغذائي المطلق	11
الأمن الغذائي النسبي	12
○ مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي	12
الاكتفاء الذاتي	12
الفجوة الغذائية	13
التنمية الريفية	13
التبعية الغذائية	13
أمان الغذاء	13
الاحتياجات الغذائية	13
• المبحث الثاني ابعاد الأمن الغذائي	14
البعد الاقتصادي للأمن الغذائي	14
البعد السياسي للأمن الغذائي	16
البعد الاجتماعي للأمن الغذائي	18
• المبحث الثالث قياس الأمن الغذائي في الجزائر.	20
مؤشر توافر الإمدادات الغذائية و مؤشر الوصول اليها	20

مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر	20
مؤشر الوصول إلى الغذاء	21
مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية و مؤشر استخدامها	21
مؤشر استخدام الأغذية	22
➢ الفصل الثاني تحديات الأمن الغذائي و استراتيجيات تحقيقه	24
• المبحث الاول دراسات سابقة	25
دراسة عيسى بن ناصر مشكلة الغذاء في الجزائر 1970-2002. 2005	25
دراسة ابراهيم أحمد سعيد أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعياً وبشرياً . 2011	26
دراسة بلال احمد أبكر علي 2004 أثر الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في السودان للفترة من 1991 ،2000م	27
دراسة وفاء محمد سعيد زياد ، الوضع الزراعي والغذائي في الوطن العربي ومدي مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي العربي في الفترة من 1993 – 2002 . 2006م	27
كتاب وقائع المؤتمر الافتراضي الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث و الازمات و الحروب . 11-12 جوان 2022	28
دراسة قويسي مبرك و بن موسى كمال تحديات الامن الغذائي في الجزائر و سبل تحقيقه جامعة الجزائر3 . 30-09-2022	29
➢ الفجوة البحثية	31
• المبحث الثاني التحديات الفلاحية التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي.	32
○ المطلب الأول صعوبات طبيعية	32
تراجع المساحة الفلاحية وتشتتها	32
الندرة المائية	36

○ المطلب الثاني تحديات بشرية	38
ضعف المكننة الفلاحية	38
ضعف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية	39
○ المطلب الثالث تحديات حكومية	40
ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير الفلاحي	40
ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي	41
مشاكل تنظيمية ومادية	43
○ تحديات اجتماعية	43
ضعف الارتباط بالأرض	44
• المبحث الثالث الاستراتيجيات و البرامج المتبعة لتحقيق الامن الغذائي	45
○ المطلب الاول الاستراتيجيات والسياسات الفلاحية المعتمدة في الجزائر	45
خطط واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية 2000-2004	45
الاستراتيجية الزراعية الوطنية 2005-2015	46
السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لسنة 2004	47
استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2009- 2014	48
○ المطلب الثاني البرامج الفلاحية التنموية في الجزائر	49
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000	49
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004	50
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009	50
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	51
المخطط الخماسي 2015-2019	51
البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفيPNDRA	52
➢ خاتمة	56

➢ توصيات	59
➢ قائمة المراجع	62

فهرس الاشكال والجداول:

الاشكال	صفحة
عناصر الأمن الغذائي	**12**
عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة فلاحيا في الجزائر وبعض الدول المختارة سنة 2016	**39**
الجداول	**صفحة**
المساحة الفلاحية إلى إجمالي المساحة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018	**33**
تطور نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر خلال الفترة 1962-2018	**34**
متوسط نصيب الفرد من إجمالي حجم الطلب على المياه الفلاحية في الجزائر ودول مختارة عام 2016.	**37**
الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي، وعدد الباحثين الفلاحيين في الجزائر ودول مجاورة سنة 2012	**41**
قيمة الاستثمارات الخاصة والاجنبية الموجهة للقطاع الفلاحي مقارنة بباقي القطاعات 2002-2017	**43**